

من وثائق المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام" حول قضية الصحراء

نحو التصعيد في الصحراء (أرضية سياسية للنقاش)

إن الحرب الاستعمارية التي يخوضها النظام المغربي، ابتداءً من الشهور الأخيرة، ضد الشعب الصحراوي، بلغت مرحلة عليا. هذه المرحلة الجديدة، التي لانعش حاليا إلاماماتها الأولى، تتميز بالمظاهر التالية:

(1) تقوية الداخل:

بعد احتلال الداخل من طرف القوات المغربية، ارتدى مجموع القوى السياسية الشرعية في المغرب، ووجدت كل إمكانات النظام، و الصحافة كلها، في حملة تمجيد شوفيني، لم يسبق لها مثيل، إلا في زمن المسيرة الخضراء، و الجبهة الداخلية أيضا، التي ظهرت مهترئة في الشهور الأولى من السنة بسبب تطور نضال الجماهير، استطاعت أن تلتحم من جديد على الأقل على مستوى الواجهة السياسية (مقدمة المشهد السياسي).
إن فرملة النضالات هاته، ابتداءً من بداية ماي، بالنسبة لقيادات الأحزاب الإصلاحية البورجوازية الصغيرة وجدت نفسها متينة.

و في هذا السياق، استطاعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في أواخر شهر شتنبر، تبني قرار، و الذي بقدرما يؤكد كليا على ضرورة تركيز كل شيء على الحرب في الصحراء، لا يطرح إلا شرطين لتطبيع الوضعية، إلغاء الزيادات الأخيرة في ثمن السكر و الزيت من جهة، و رفع العقوبات عن المناضلين النقابيين، المتخذة في حقهم في شهر أبريل الماضي، و إطلاق سراح المناضلين الذين تم توقيفهم في ذلك الوقت من جهة أخرى.
إن تقوية الجبهة الداخلية هذه، كانت واحدة من العناصر التي سمحت للنظام بمواجهة تصعيد العمليات العسكرية و تعزيز موقفه، في بحثه عن مساندين جدد لهذا الهدف.

(2) التصعيد العسكري :

إن التصعيد العسكري، كأى تصعيد، هو مسألة جدلية. ففي غضون الأسدس الأول من سنة 1979، و ابتداءً من أول احتلال لطانطان في نهاية يناير 1979، كبدت البوليساريو الجيوش المغربية هزائم فادحة، و في عمق التراب

هامش : من وضع موقع "30 غشت"

نهى ملف "من وثائق المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام" حول قضية الصحراء"، بإصدار وثيقة "نحو التصعيد في الصحراء"، و التي كتبت في أكتوبر 1979، و هي عبارة عن أرضية سياسية قدمت إلى رفاق التنظيم المركزي بالسجن المركزي من أجل النقاش، و تعالج التطورات الجديدة في الملف، و تلخص مجمل المواقف حول قضية الصحراء من داخل الحركة الماركسية اللينينية المغربية. المواقف المعبر عنها داخل الوثيقة لم تصبح قناعة جماعية داخل التنظيم، و قد أثرت ملاحظات كثيرة حولها، لكن مع ذلك تحتفظ بأهمية خاصة تساعد على فهم تاريخ المنظمة في تلك الفترة، و على هذا الأساس ننشرها تعميما للفائدة، بعدما تمت ترجمتها إلى العربية من مخطوط أصلي وحيد بالفرنسية.

المغربي، فهجومات البوليساريو، لم تجد أمامها، إلا جيشا مغربيا مهزوما (بدون معنويات)، كان عدد الفارين من صفوفه يتزايد باستمرار.

إن ذروة النجاحات الدبلوماسية للبوليساريو، في منروفا، من جهة، و المصاعب الداخلية للنظام المغربي، من جهة أخرى، يمكنها في هذا السياق، أن تقود إلى خلاصة، و هي أن الهزيمة بالنسبة للمغامرة الاستعمارية المغربية، يمكن أن تكون قريبة. و ضمن هذه الشروط، فقد استطاع النظام المغربي، ابتداء من صيف 1979، من أن يحصل على نفس جديد.

سنعالج لاحقا، الأسباب، على مستوى السياسة الدولية، لكن الأمر واضح، كما أعلن عنه رئيس الدولة المغربية، يافران نهاية غشت خلال استقبال نظمه على شرف البعثة العسكرية المغربية العائدة من الزاير: "الأسلحة الحديثة الجديدة، و الكثيرة، تصل منذ الآن في إيقاع غير مسبوق، من فرنسا، مصر، و هي الآن، كما أعلن ذلك كارتر، ستأتي أيضا من الولايات المتحدة الأمريكية".

هذه الأسلحة، بشكل خاص، تقدم تعزيزا أكبر جدا للقوات الجوية، من ضمنها بالخصوص، الطائرات المطاردة —المقبلة الفائقة الحداثة: ميراج ف 1 التي سمحت في الفترة الأخيرة للقوات المغربية، باستعادة السيطرة على مدينة سمارة، بعدما تم سابقا اختراق الأحزمة الدفاعية للمدينة من طرف جنود البوليساريو.

و في نفس الوقت، استطاعت البوليساريو، بعد انسحاب الجمهورية الموريطانية من الحرب، تركيز قواتها و هجماتها على جنود المغرب، بلغت مستويات لم يتم الوصول إليها، لحد تلك الساعة.

و قد ميزت هذا على الخصوص، معركة بئر أنزان، مباشرة بعد احتلال الداخلة، عن طريق لبويرات، و مؤخرا، باختراق الدفاعات باسمارة بواسطة فرقة عسكرية مهمة، و مجهزة جدا.

و الآن، بعد إعلان كارتر عن تقديم المساعدة المتزايدة من السلاح إلى المغرب، كان رد فعل الجزائر، أن أعلنت أن مساعدتها للبوليساريو ستكون أيضا متزايدة. و هكذا، فالتصعيد منذ الآن، تم الانخراط فيه بشكل جلي، من هنا و من هناك.

فما هي الانعكاسات العسكرية لذلك على المغرب؟

يظهر أن النظام المغربي، كما بالنسبة لداعميه و (مستشاريه) الامبرياليين، أنهم قد استخلصوا الدروس من هزائم بداية السنة، و من التحلل الجاري للجيش المغربي.

إن التأكيد على الأسلحة "المتطورة" (ذات التقنية العالية) تتلاءم مع محاولات الجواب الكلاسيكي المعروف أصلا، لدى الامبريالية، و بصفة خاصة الامبريالية الأمريكية، في مواجهة حروب التحرير الشعبية، عندما تنهار معنوية الجيش الاستعماري: استبدال الجيش الكلاسيكي الذي يتكون من نسبة عالية من جنود الصف، المنبثقة من الشعب، و بصفة خاصة، من الفلاحين، و من أنوية فئات عسكريين محترفين، منبثقين من البورجوازية و البورجوازية الصغيرة، باستخدام هذه الأسلحة ذات التقنية العالية.

هل يمكن القول، أن حلامثل هذا، يمكن أن ينقذ النظام المغربي من الهزيمة العسكرية، الدبلوماسية و السياسية، التي على الأبواب؟

قبل تفحص الانعكاسات السياسية، الداخلية و الخارجية، لمثل هذه الطريق، فلننسى قبل ذلك، أين يقود المنطق الداخلي لهذه الطريق.

(3) على الصعيد الاقتصادي:

هذا التسلح يكلف غالبا جدا، أكثر من التسلح الكلاسيكي، و كما أن القوى الامبريالية كانت قد وافقت على قروض، فهي لا تعطي شيئا بدون مقابل، و تتأكد من الضمانات، هذا يؤدي منذ الآن بالنسبة للمغرب، إضافة إلى الثقل المتزايد على مجموع الساكنة، إلى ضرورة مراقبة أكثر لميزان أدائه، للحصول على العملة الصعبة الضرورية، للتمكن من رد هذه القروض، وإن كان ذلك تخريبا للاقتصاد المغربي، و سنحدد لاحقا، هذه الانعكاسات بشكل دقيق.

ب- هذا التحول في بنية الجيش، في اتجاه جيش ذي نواة احترافية، منبثقة أساسا من الطبقات البورجوازية، و البورجوازية الصغيرة، و تعزيزها الكبير، يضاعف من الثقل المباشر و إمكانات البنية العسكرية، على الحياة السياسية للبلاد.

بالطبع، ليس مطروحا الدخول في تخمينات، حول الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عنها، لكن الأمر هنا، يتعلق بعامل جديد، بالنسبة لوضعية ما بعد 16 غشت 1972، و من طبيعة مختلفة، لها قبل 1971. فالقادة الإصلاحيون، مثل عبد الرحيم بوعبيد، الذي صرح في أكتوبر 1974، أنه إذا أخذ الجيش السلطة، فهو لن يحتفظ بها طويلا، لأنه كما يقول: "هناك أيضا "برتغاليون" في الجيش المغربي" (استجواب في لوفيل أوبسرفاتور)، هؤلاء القادة الإصلاحيون، سيتعرضون بشكل كبير لخيبة أمل، لو أخذ الجيش — خلال فترة الهيكل الحالية- يوما السلطة.

(4) مغامرة الحرب في الصحراء و المواجهات (المصادمات) الداخلية:

إن الحرب في الصحراء تغير اتجاهها منذ الآن، نظرا لهذا التصعيد العسكري، مثل الدخول في مواجهة، من جهة، بين المعسكرين، الامبريالي الذي تقوده الامبريالية الأمريكية، و بين من جهة أخرى الكتلة التي يقودها الاتحاد السوفياتي.

على الأقل هذا ما يقدمه النظام المغربي و صحافته، لنضال التحرر الوطني للشعب الصحراوي، كحرب يخوضها مرتزقة، تلاعبت بهم الجزائر في الماضي، و اليوم تتلاعب بهم ليبيا، لكن دائما، يوجد الاتحاد السوفياتي في الخلفية. هكذا، كتب أحمد العلوي مؤخرا، في (افتتاحية "لوماروك ما غازين" من 14 إلى 20/10/1979):

"ما هو على المحك، في الواقع، هو ضرب استقرار افريقيا و غزوها، كشرط مسبق، لتجاوز أوروبا من الجنوب، و وصول قوى تابعة للكتلة الإشتراكية إلى الساحل الأطلسي، عن طريق الجزائر".

لنقل، بأن نضال الشعب الصحراوي، هو قبل كل شيء، نضال تحرر وطني، وأن الأشياء هي أكثر تعقيدا نوعا ما، فيما يتعلق بتقديم الدعم لنضال هذه الدول العربية التقدمية، الجزائر و ليبيا، كما سنقوم بتبينه لاحقا، القطب المعارض لهذه المواجهة، هو واضح تماما، الشيء الذي لا يعني أنه بدون تصدعات، و أن أحمد العلوي، الناطق باسم النظام و البورجوازية الكمبرادورية المغربية، يحدده في نفس الافتتاحية:

"هناك، إذن، اختيار يجب أن يكون، و هذا الاختيار قمنا به للدفاع عن أنفسنا، فلن نتوصل بالأسلحة إلا من الغرب. الكتلة الشرقية اختارت أن تكون معادية للمغرب، و بما أن حلفاءنا هم: الغرب، إذن نقول "عاش الغرب" (التسطير من طرفنا).

نسجل من جانبنا، أن هذا الاختيار، كان قد تم منذ فترة طويلة، لكن ها هو اليوم، يصرح به بصوت مرتفع بدون خجل.

أين يتموقع إدراج حرب الصحراء في المواجهات الدولية؟

سيكون الأمر بمثابة نظرة تبسيطية، إذا حددنا حرب الصحراء، كجزء بسيط من المواجهة بين الكتلتين، واحدة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، و الأخرى يقودها الاتحاد السوفياتي. إن إدراج حرب الصحراء، ضمن المواجهات الدولية، يكون في الحقيقة على مستويين، اللذين، إذا كانا متداخلين فهما ليسا متشابهين:

- المستوى الأول، ذلك الذي يتداخل أكثر مع نضال التحرر الوطني للشعب الصحراوي، و مع صراع الطبقات في المغرب، هو تلك المواجهة بين معسكرين ضمن الأمة العربية: معسكر النضال الحازم ضد العدو المباشر للأمة العربية، الذي هو الصهيونية، و ضد الامبريالية التي هي الأب المغذي له، الامبريالية الأمريكية من جهة، و معسكر الاستسلام أمام الصهيونية و الامبريالية الأمريكية من جهة أخرى.

- المستوى الثاني الذي ليس في الواقع غير المواجهة، على الصعيد الدولي، بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي.

بهكذا طرح، فإن التقاطب ليس متماثلاً:

- على عكس تأكيدات النظام المغربي، فنضال التحرر الوطني للشعب الصحراوي، و دعمه من طرف الدول العربية التقدمية، الجزائر و ليبيا، لا يعني الخضوع لأهداف و استراتيجية الاتحاد السوفياتي، بل بالعكس، فنضال التحرر الوطني للشعب الصحراوي، هو جزء لا يتجزأ من النضال الوطني للأمة العربية، إنه يتعارض مع كل خضوع خارجي، الشيء الذي لا يعني، أن يرفض التحالفات.

على هذا الصعيد، يستند فعلاً على تحالف الاتحاد السوفياتي، و البلدان المتحالفة معه، و كذلك على تضامن كل حركات التحرر الوطني في العالم، و لكنه يبحث أيضاً على مساندة، ليس فقط بروليتاريا البلدان الرأسمالية، و لكن أيضاً بورجوازية البلدان التي لديها نظرة استراتيجية أكثر انفتاحاً من الكتلة الامبريالية الأمريكية-الصهيونية، بالنظر إلى مستقبل علاقاتها مع حركة التحرر الوطني للأمة العربية.

- في المقابل، بالنسبة للكتلة الطبقية في المغرب، التي توجد في السلطة، و كذلك بالنسبة للفئات الأكثر شوفينية، و الأكثر ارتباطاً بالمغامرة الاستعمارية في الصحراء، و البورجوازية الوطنية، و البورجوازية الصغيرة، فالالتزام التام، في الحرب الاستعمارية في الصحراء له منطقه: و هو التبعية، إزاء مزودين بالأسلحة المتطورة، كمحور لمواصلة الحرب الاستعمارية في الصحراء، بينما التماثل بالنسبة لحرب التحرير الشعبية، غير صحيح، و أن الحرب الاستعمارية في الصحراء، لكونها محور سياسة النظام المغربي، فهذه التبعية، ليست فقط عسكرية، و لكن سياسية.

(1) المصادر الداخلية للتناقضات:

1 — 1 المصادر الموضوعية: إن القوى الامبريالية التي تقدم العون المستفيض من الأسلحة الجديدة للمغرب، لا تقوم بذلك مجاناً، فمزودوها يجعلونها تؤدي هذه الأسلحة بأسعار مرتفعة، و إذا كانت الدولة توافق على القروض، تظل الحقيقة، أن هذه القروض يجب أن تسدد في وقت سبقت أن وصلت فيه إلى رقم ضخم، بالنسبة للمغرب، بخمس مليارات.

من أجل تسديد هذه القروض، و كل التكاليف الداخلية لمجهود حربي متصاعد، و جب على الشعب شد الحزام أكثر(يزير الصمطة أكثر).

من هنا ، بصفة خاصة ، يأتي الارتفاع الهام ، الذي جاء في مرسوم شتنبر ، الأول منذ سنوات طويلة ، للمواد الاستهلاكية الأساسية ، مثل السكر (30 سنتيم /كغ) و الزيت (40 سنتيم / للتر) بما يعني من 15% إلى 17%. لكن الأمر لا يتوقف عند هذا ، فمن أجل تسديد هذه القروض بالعملة الصعبة ، و من أجل الحصول عليها ، فالمغرب يجب عليه ، أولاً و مسبقاً ، و بنشاط أكثر ، لم يسبق له مثيل ، أن يضمن توازن ميزان الأداءات ، و أن يسهر بشكل أساسي ، على تقليص أكثر للعجز في الميزان التجاري. هذه بالفعل هي الإكراهات التي قادت إلى سياسة "التكشف" التي تم إقرارها في يونيو 1978 ، مع المخطط الثلاثي 78 – 80.

كانت هذه السياسة ، قد جرت إلى حصر الاستثمارات الصناعية في 25% في الأسدس الأول لسنة 1979 ، بالمقارنة مع الأسدس الأول لسنة 1978 (نشرة سيديس ، بتاريخ 29 / 9 / 1979). لكن النظام اليوم ، مكره إلى أن يذهب بعيداً ، فالإجراءات الأخيرة للقيود على الصادرات ل 17 / 9 / 1979 ، قد أطلقت صرخة إنذار حتى بالنسبة لنشرة الباطرونا (نشرة سيديس ، 29 / 9 / 1979) التي كتبت "إن الإجراءات الأخيرة ، التي تم الإعلان عنها ، تمثل بشكل بسيط رجوعاً إلى الوراء ، بالمقارنة مع المعايير التي يعترف بأنها ضرورية ، من أجل حمايتها بإيقاع صغير من النشاط الاقتصادي" (التسطير من طرفنا).

لكن هذا المس بالإيقاع الصغير للنشاط ، يمس في صفوف البورجوازية ، البورجوازية الوطنية أكثر من البورجوازية الكومبرادورية.

أولاً ، فإن الأنشطة الموجهة للداخل ، هي التي مست أكثر ، بسبب قيود القدرة الشرائية ، من جهة أخرى ، فالصناعيون الذين يزودون هذه الأسواق هم الخاسرون أكثر ، بسبب هذه الصعوبات الجديدة ، التي تمثلها المنافسة الخارجية. و من باب المفارقة ، فالإجراءات الموجهة نحو تقليص الواردات ، تعوق الصناعيين المحليين المتوسطين ، لصالح منافسيهم الأجانب ، و الصناعيين الكبار ، المرتبطين بالمجموعات الأجنبية ، و هذا بسبب ارتفاع آجال التسليم ، التي ترجع إلى صعوبات في الواردات من المواد الأولية ، و المواد نصف المصنعة.

هكذا ، فإن الأسس الموضوعية نفسها ، التي كانت قادرة أن تؤدي بالفئات العريضة من البورجوازية الوطنية ، إلى الارتباط بكتلة النظام ، في زخم السياسة الشوفينية للعدوان الاستعماري في الصحراء ، هي موضع تساؤل.

أما بالنسبة للجماهير ، فإطلاق الدعاية حول ضم "الداخلية" ، هل سيؤدي اليوم إلى نسيان ارتفاعات أثمان السكر و الزيت ، و البطالة التي ستتصاعد غداً؟ فالجماهير شيئاً فشيئاً ، سيؤدي بها الأمر إلى طرح السؤال الجوهرى: بماذا ستأتي لنا الحرب؟

هذا هو الأساس الموضوعي ، الذي سيسمح للقوى الثورية ، و التقدمية المغربية ، بأن تطرح شعار "معارضة الحرب" ، و نفس الشعار هذا سيؤدي موضوعياً إلى دعم تقرير المصير للشعب الصحراوي.

1-2 المصادر الذاتية:

لقد تم التعرض لها سابقاً ، فبالنسبة للشعب ، كما بالنسبة للقوى السياسية ، التي تنتمي للثورة العربية ، فالمرحلة الجديدة للحرب في الصحراء ، تعمل على كشف ، بشكل أكثر وضوحاً من السابق ، من في نهاية المطاف يستفيد من هذه الحرب: تستفيد الرجعية المحلية ، و عملاؤها ، و الامبريالية ، و الصهيونية ، و النظام الساداتي ، و الأحزاب الإصلاحية ، مثل حزب "التقدم والاشتراكية" ، "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" ، التي لا يضايقها مثل هذا

التداخل الواضح منذ الآن، فانقاداتهم هذه، هي التي رد عليها أحمد العلوي في الافتتاحية المشار إليها سابقا، الرد على انتقاداتهم و تناقضاتهم، ليقول لهم: كونوا منطقيين مع أنفسكم.

و إذا كانت القيادة اليمينية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يمكنها جيدا بلع هذا التناقض، تبتلعها على المدى الطويل، قاعدتها وقوى اليسار وسط الحزب، التي تعرف بتعلقها برموز الثورة العربية، و بالنضال العنيد ضد الصهيونية و الاستسلاميين. أما بالنسبة لحزب التقدم و الاشتراكية، حيث الوزن السياسي، هو بالتأكيد محدود جدا، و معبر، إذا عرفنا موقفه الشوفيني، الذي يؤكد دائما علي يعته حول الصحراء، و موقف يوم 24 أكتوبر في جريدة "البيان"، حيث يكتب دفاعا عن موقف الاتحاد السوفياتي حول الحرب في الصحراء:

"على حد معرفتنا، فالاتحاد السوفياتي يعارض الحرب، و يدعو إلى حل النزاع عن طريق المفاوضات السلمية، و يتمنى حلا يقوم على مبدأ تقرير المصير، و من المفهوم جدا أن تطبيق هذا المبدأ، الذي تؤيده كل القوى التقدمية، بما فيها نحن، في المغرب، لا تهم إلا المسؤولين المباشرين..." (ورد في "مغرب ماغازين" بتاريخ 10 / 28 - 13 / 11/1979، والتسطير لنا).

ها هو إذن، مصدر التناقضات، الذي ينضاف إلى المصادر الموضوعية، وسوف يكون له وزن في المستقبل.

2- المصادر الخارجية للتناقضات:

هذه المصادر، هي بالطبع ثانوية بالمقارنة مع المصادر الداخلية، أو بشكل أكثر تحديدا، في المرتبة الثانية، بهذا المعنى الذي، و إن كانت بإمكانيات لا يمكن أن تتطور و تتبلور، إلا إذا زاد تطور الأولى. لكن في هذه المرحلة يمكنها أن تساهم في عزلة القوى الأكثر شوفينية في المغرب. فما هي هذه القوى؟

إنها معسكر الامبريالية الغربي، الذي يدعم المغرب في حربه الاستعمارية في الصحراء، غير المتجانس و هو، الامبريالية الفرنسية، التي كانت الداعم الأساسي إلى حد الآن، و قد حاولت ألا تقطع الجسور مع الجزائر.

لقد اتخذ مؤخرا موقف واضح من سلامة (وحدة أراضي) جمهورية إفريقيا الوسطى، و بعد التهديدات المتسترة بالكاد، لأباسنوجو، في ندوته الصحافية في شهر غشت، خاصة و أن الامبريالية الفرنسية، و ربما أيضا الامبريالية الألمانية الغربية، و بصفة عامة بلدان السوق الأوروبية المشتركة، أخذت مسافة، تجاه سياسة الدعم اللامشروط للصهيونية، من طرف الامبريالية الأمريكية. بالتأكيد، فالامبريالية الأمريكية، تعد بصحيح الداعم الأساسي للمغامرة الاستعمارية المغربية في الصحراء. لكن بقدر ما أن تصبح الحرب في الصحراء، نسخة غرب - إفريقيا، للمواجهة في الشرق الأوسط، بين القوى الثورية العربية من جهة، و الامبريالية الأمريكية، و الصهيونية و النظام الساداتي، و حلفائهم من جهة أخرى، و بقدر ما أن هذه الحرب، و تصعيدها العسكري، لن تعمل إلا على زيادة خطورة المواجهة و توسيعها، في الوقت الذي ستبقى فيه معرضة للدخول في مأزق عسكري، إن لم يكن فشلات جديدة، أكثر خطورة أيضا، بالنسبة للجيش المغربي، أما امبرياليات أوروبا الغربية، فلها خرائط أخرى للخروج من المغامرة الاستعمارية في الصحراء، التي لا يمكن أن تتوفر عليها الامبريالية الأمريكية.

هل يمكن القول، أنه يكفي انتظار مثل خريطة الخروج هذه؟ بطبيعة الحال، الجواب بالنفي، لأنه كما قيل أعلاه، إن ما هو قاطع (جازم) هو التناقضات الداخلية و ما يتصل بها من الحرب في الصحراء، و صراع الطبقات في المغرب.

بقي لنا، أن نشير بسرعة ، إلى ما هي الإشكاليات المختلفة المطروحة على الحركة الماركسية اللينينية، فيما يتعلق بالحرب في الصحراء، وبصفة خاصة، بتلك المطروحة من طرف تنظيمنا أو في وسطه؟

3) تذكير موجز للإشكاليات في تنظيمنا.

لقد كان تنظيمنا، تاريخيا، التنظيم السياسي الأول المغربي المتميز عن أطروحة "مغربية الصحراء"، لي طرح المشكل في إطار الثورة في الغرب العربي، كجزء من الثورة العربية (الأطروحات التأسيسية للتنظيم في صيف 1970، المعروفة تحت اسم "سقطت الأقنعة، فلنفتح الطريق الثوري").

إن هذه الإشكالية بقيت بدون تغيير، إلى غاية يونيو 1974 (أنظر خاصة، المقال في العدد 8 من جريدة "إلى الأمام"- يونيو 1973، و وثيقة أبريل 1973 حول "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية-اللينينية") مع تجدد هذه المسألة، في الراهن السياسي المغربي، أخذت الكتابة الوطنية الموقف المعروف الصادر في البيان المشترك للتنظيمين الماركسيين-اللينينيين ("إلى الأمام" و "23 مارس") (يونيو 1974، و النص الأولي تضمن صيغة "الشعب الصحراوي"، و قد تم تعويضها بمصطلح "جماهير صحراوية"، لقد كانت تنازلا، يمكن اليوم نعتها بالانتهازي، و ذلك للحصول على انخراط التنظيم الآخر ("23 مارس") في توقيع البيان. يجب مع ذلك تسجيل أنه بعد اعتقالات 1974، و القطيعة الفعلية مع هذا التنظيم، ظلت المنظمة محتفظة بمصطلح "جماهير" إلى غاية محاكمة يناير 1977.

في حي مجموعة 26، بالفعل، فإن الرفاق الحاضرين، مع مشاركة عضوين من القيادة، اعتبروا أنه يجب إعادة تناول هذا المشكل، بغية تهيبء الموقف الذي يعتبرونه الأكثر صحة بالنسبة للمحاكمة. هذا الموقف سيتم تجسيده في وثيقتين: "هل يشكل سكان الصحراء شعبا؟"، و "أرضية 13 نقطة". (الجمهورية العربية الصحراوية انطلاقا الثورة في الغرب العربي)

في المحاكمة، بعد أسبوعين تبنى رفاق و مناضلو عين برجة (سجن مدني بالدار البيضاء)، مفهوم الشعب، بالرغم من أن أربعة من الرفاق، الذين وحدهم اطلعوا على نص 13 نقطة، أبانوا عن موقف حازم ضد النص كله. بالنسبة لمناقشة الإشكالية التي طرحتها هذه الوثيقة، و في إطار البرنامج (برنامج النقاش)، ينبغي التمييز بين: - نظرية الثورة في الغرب العربي (المشكلة من الدول الثلاثة المحاذية للمحيط الأطلسي، وليس أربعة، كما تم اتخاذها في وقت لاحق)

هذه الإشكالية، ترتبط بالمسائل التي تناقش حول النقطة الحالية، وبالأساس، لأنها تطرح النضال من أجل استقلال الصحراء كمهمة مركزية، بالنسبة للماركسيين اللينينيين، في البلدان الثلاثة.

- نظرية تمفصل الثورة في كل بلد من البلدان الثلاثة، و في الغرب العربي، بصفة عامة مع سيرورة الثورة العربية الشاملة. هذه المسألة، تمت إثارتها أعلاه، لكن أفقها العام المطروح في الوثيقة 13 نقطة، متروك للمناقشة في النقطة اللاحقة للبرنامج المتعلق بهذه المسألة.

- النقطة 13، التي ليست بالضرورة متوقفة على نظرية الغرب العربي، بأكثر ما هي مرتبطة بمفهوم استراتيجي محدد.

إن مناقشتها تأخذ مكانها في مناقشة الاستراتيجية، يبقى، أن مناقشة عامة لهذه الوثيقة، و تاريخ مناقشتها (أو عدم مناقشتها)، يجب أن يتم تقييمه في إطار التقييم الأولي لتجربة التنظيم.

4) إشكاليات أخرى مطروحة اليوم وسط تنظيمنا، ووسط الحركة الماركسية-اللينينية

- إشكالية ترفض نظرية الغرب العربي جملة وتفصيلا، و تعارض اعتبار قضية الصحراء، كمهمة مركزية بالنسبة للماركسيين اللينينيين المغاربة، و تضع في مركز النضال، مسألة صراع الطبقات، و تعتبر قضية الصحراء عاملا خارجيا، يجب التعامل معه بشعار: "معارضة الحرب في الصحراء". إن الرفاق الذين يساندون هذه الإشكالية، انضموا إلى الموقف المؤيد لتقرير مصير الشعب الصحراوي.

- إشكالية أخرى، و هي تلك المتعلقة بأرضية حي "ج" بالسجن المركزي، أطروحة الصحراء، كمهمة مركزية، مع مركزة النضال على صراع الطبقات الداخلي، و أنها لا تعتبر الحرب في الصحراء كعامل خارجي، صرف و بسيط، لكن كعامل متمفصل حول صراع الطبقات الداخلي.

إنها تطرح أيضا شعار: "معارضة الحرب"، بغية تجميع القوى الثورية و التقدمية، مع الاحتفاظ بموقف التنظيم، حول تقرير مصير الشعب الصحراوي. على هذه القاعدة تطرح ضرورة الأخذ بعين الاعتبار النقطة 13، في استراتيجية التنظيم.

- إشكالية ثالثة خارجة عن التنظيم، و هي تلك التي تهتم مجموعة "الوحدة و النضال"، التي قررت، بسبب التناقضات داخل الحركة الماركسية اللينينية، التي طرحتها هذه الحرب في الصحراء، السكوت عن هذه القضية، و تركيز كل شيء على صراع الطبقات الداخلي.

بارتباط مع هذه الإشكالية الثالثة، تشكل موقف يستند إلى أطروحة "العوامل الثلاث"، التي تعتبر كل هذا الصراع، كحلقة من الصراع بين القوى العظمى، و تطرح أيضا ضرورة مركزة الكل حول صراع الطبقات الداخلي.

- أخيرا، الموقف الرابع، المعروف جيدا، و هو الذي له علاقة باليمينيين في باريس، لصالح "مغربية الصحراء"، الموقف الذي يرتبط كليا بالأطروحات الشوفينية للأحزاب الإصلاحية.

31 أكتوبر 1979